التناص في النقد العربي القديم:

عرف الفكر العربي النقدي والبلاغي القديم ظاهرة التناص بشكل أو بآخر، وإن اختلف الحديث عنها تحت مسميات مختلفة نحو: السرقات الأدبية، الاقتباس، التضمين، الاحتذاء، النقائض، ...إلخ.

كانت هذه الظاهرة حاضرة في وقت شديد التبكير حتى في العصر الجاهلي من الإنشاد الشعري، فعمد الشاعر آنذاك إلى استحضار كل ما من شأنه أن ينمي تجربته الشعرية، وقد أدرك أن نصه الجديد المنتج لا يخلو من نصوص سابقة له، حتى خيّل للشاعر الجاهلي **عنترة بن شداد** (ت632هـ) أن كثرة حضور النصوص السابقة في النصوص اللاحقة لم يترك له شيئا يقال، فتساءل قائلا:

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدِّم أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهّـُم ؟ [1]

وبيّن **سويد بن كراع العكلي** (ت231هـ) صعوبة ضبط النص الشعري الخاص به من خلال ما تبينه الأبيات اللاحقة التي تكشف عن وعي الشاعر وإدراكه في معارضة النصوص السابقة مما حتّم عليه طول السهر، فأنشد قائلا :

أَبِيتُ بِأَبْـوَابِ القَوَافِي كَأَنَّمَـا أُصَادِي بِهَا سِرْبًـا مِن الوَحْش نُزَّعَـا
أُكَالِئُهَـا حَتَى أُعَرِّسَ بَعْدَمَـا يَكُـون سُحَيـْرًا أَوْ بُعَيدا فَأَهْجَعَـا
عَوَاصِيَ إلّا مَا جَعلت أَمَامَـها عَصَا مِرْبَد تغشى نحورًا وَأَذْرُعَـا
أَهَبْتُ بِغُـرِّ الآبِدَات فَرَاجَـعت طَرِيقًا أَمْلَّتْـه القَصَـائدُ مُهْيِـعَا[2]

وأوضح **كعب بن زهير** (ت26هـ) أن الشعراء يقومون بإعادة إحياء شعر غيرهم بطريقة أو بأخرى، من خلال قوله :

مَا أَرَانَـا نَقُولُ إلّا رَجِيعًـا وَمُعَـادًا مِنْ قَوْلِنَـا مَـكْرُورا[3]

---

(1) عنترة بن شداد العبسي، ديوان عنترة، مطبعة الآداب، بيروت، ط4، 1893، ص88.

(2) أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق وشرح:عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج2، ط7، 1998 ، ص12 .

(3) كعب ابن زهير، الديوان، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، لبنان، دط، 1997، ص 26.

كان هذا على مستوى الشعراء ومدى إدراكهم لهذه الظاهــرة، أما على المستــوى النقدي نلفي **ابن المقفع** (ت141هـ) قد أدرك وجود النصوص السابقــة في النص الجديـد مهما بلغت درجة الإبداع فيه، ولفت في وقت مبكـر الانتباه إلى ما يعرف اليوم بـ(حقوق التأليف محفوظة)، مما يلغي ادعاء مؤلفه بحق الملكية الكاملة له أو المطالبة ببراءة الاختراع، إذ يقول: « فمن جرى على لسانه كلام يستحسنه أو يستحسن منه فلا يعجبن به إعجاب المخترع المبتدع فإنه إنما اجتباه... ومن أخذ كلاما حسنا من غيره فتكلم به في موضوعه على وجهه فلا يريّن عليه في ذلك ضؤولة،... أن لا يكون هو استحدث ذلك وسبق إليه»(1).

أشار**بن سلام الجمحي** (ت232هـ) في كتابه "طبقات فحول الشعراء" وهو يتحدث عن رواية الشعر إلى فكرة التداخل النصي، إذ كان أحد الرواة في رأيه ينحل شعر الرجل غيره وينحله غير شعره (2)، وبقي لفظ "ينحل" جاري الاستعمال إلى غاية ظهور مصطلح "الانتحال". كما تضمن مؤلفه أيضا تلميحات إلى مصطلحي "الاستزادة" و"الاجتلاب"، إذ روى أن العرب كانت تروي بيتا من الشعر لكل من النابغة والزبرقان بن بدر، فقال أحد الرواة: إنه للنابغة، ويظن أن الزبرقان استزاده في شعره، كالمثل حينما جاء موضوعه لا مجتلبا له، وقد تفعل ذلك العرب لا يريدون به السرقة (3)، فمن رواه **للنابغة**(605 م) قال:

تَغْدُو الذِّئاب عَلَى من لاَ كِلابَ لَهُ   وتَتَّـقِـي مَرْبِضَ المسْتَثْفِرِ الحامي

ومن رواه **للزبرقان بن بدر**(665 م) قال:

إنّ الذِّئَـــاب تَرَى منْ لاَ كِلاَبَ لـهُ   وتَحْتَمِي مرْبِضَ المستثْـفرِ الحَامِي(4)

والتفت **الجاحظ** (255هـ) إلى طرق تداخل المعاني وأشار إلى أنه لا يوجد أحد من الشعــراء لم يسبق إلى معنى أو تشبيه إلا وجاء شاعر من بعده فسرق بعضه أو ادعاه بأســره،

---

(1) عبد الله ابن المقفع، آثار ابن المقفع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1989 م، ص 284.

(2) ينظر، محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، شرح: محمود محمد شاكر، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة، دط، دت، ص 48.

(3) ينظر، المصدر نفسه، ص57-58.

(4) م نفسه، ص 57.

ولم يكتف بالاستعانة بالمعنى الذي يشترك فيه الشعراء مع اختلاف الألفاظ، وقد ينكر سماعه بذلك المعنى ويدعي أنه خطر على باله من غير سماع[1].

يتضح من هذا أن **الجاحظ** أدرك الكيفية التي تتداخل بها المعاني والأفكار، فاستخدم ألفاظ: السرقة والإدعاء، والاستعانة، وقد أكد ذلك بقوله:« فلم يحفظوا إلا ما علق بقلوبهم، والتحم بصدورهم، واتصل بعقولهم، من غير تكلّف ولا قصد، ولا تحفظ ولا طلب»[2]، وهذا هو التناص بعينه، فالشاعر بدون قصد منه يتناص مع الشعراء السابقين والمعاصرين له.

وأكد **الجاحظ** على عملية المشاركة بين الشعراء في المعنى، فالشاعر الواحد « ... لا يدع أن يستعين بالمعنى، ويجعل نفسه شريكا فيه كالمعنى الذي تتنازعه الشعراء فتختلف ألفاظهم، وأعاريض أشعارهم، ولا يكون أحدهم أحق بذلك المعنى من صاحبه »[3]. وهذا ما يعرف بوقوع الحافر على الحافر أو من باب تشابه المواقف التي تتشابه معها الألفاظ .

ومن الذين تنبهوا أيضا إلى تداخل المعاني الشعرية والنثرية: **المبرد**(ت286هـ)، حيث كان يقدم الشواهد المختلفة للكلمة الواحدة من جانبها اللغوي، إذ يقول في أحد الشعراء إن شعره لم يكن خاليا من الأخبار المتقدمة، فينظم الكلام المشهور، فيتناوله أقرب متناول، ويسرقه أخفى سرقة[4] ويمثل له **المبرد** ببيت من قول **أبي العتاهية** (ت825م):

وَعبَرُوا الدُّنْيَا إلى غيْرِهَا   فَإنَّمَا الدُّنيَا لهُمْ مَعبَرُ

فقد أخذه من قول للحسن- رضي الله عنه-(ت50هـ): « اجعل الدنيا كالقنطرة تجوز عليها ولا تعمرها»[5].

أراد **المبرد** أن يحدث ترابطا بين شواهد النثر ويعني بها القرآن الكريم بالدرجة الأولى،

---

(1) ينظر، أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان، تحقيق:عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ج3، ط2، 1965، ص 311.

(2) أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان و التبيين، ج 3، ص 28-29.

(3) الجاحظ، الحيوان، ج3، ص 311.

(4) ينظر، أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، الكامل، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج2، دط، دت، ص 521.

(5) المصدر نفسه، ص 522.

وبين شواهد الشعر، فالشاعر المقتدر حسب رأيه هو الذي بإمكانه نظم الكلام المنثور حتى لا يتبين الآخرون أثر السرقة في نصه .

أكد **ابن طباطبا** (ت322هـ) هو الآخر على قضية التداخل النصي بحيث استعمل إشارات دالة عليها من قبيل: التناول، والسبق، والأخذ، ودعى إلى إلطاف الحيلة في السرقة الأدبية، بأن يستعمل الشاعر المعاني المأخوذة من غير الجنس الذي يكتب فيه، « وإذا تناول الشاعر المعاني التي قد سبق إليها فأبرزها في أحسن من الكسوة التي عليها لم يعب، بل وجب له فضل لطفه وإحسانه فيه... ويحتاج من سلك هذه (كذا) السبيل إلى إلطاف الحيلة، وتدقيق النظر في تناول المعاني واستعارتها حتى تخفى على نقادها والبصراء بها وينفرد بشهرتها كأنه غير مسبوق إليها، فيستعمل المعاني المأخوذة من غير الجنس الذي تناول منه، فإذا وجد معنى لطيفا في تشبيب أو غزل استعمله في المديح، ... وإن وجد المعنى اللطيف في المنثور من الكلام أو في الخطب والرسائل فتناوله وجعله شعرا كان أخفى وأحسن»[1] و قد مثّل **ابن طباطبا** في هذا الباب بقول أحد الشعراء ذلك العصر:

لاَ أَظْلِـمُ اللَّيْـلَ ولاَ أَدَّعِـي   أَنَّ نُجُـومَ اللَّيـلِ لَيْسَـتْ تغُـورُ
لَيلِـي كمَا شَـاءتْ فإنْ لمْ تزُرْ   طَـال وإنْ زَارتْ فلَيْلـي قَصيـرُ

حيث أخذ المعنى من قول الرجل **لمعاوية**(ت680 م) حين سأله: كيف الزمان عليك؟، فقال: يا أمير المؤمنين أنت الزمان، إذا صلحت صلح الزمان، وإذا فسدت فسد الزمان.[2]

إن توظيف ابن طباطبا للفظ "إلطاف" مقرونا "بالحيلة" في السياق السابق فيه حسا فنيا وإشارة إلى إيجابية التداخل النصي، كما يبرز ثراء النص الواحد بالعناصر الفنية المتنوعة، هذا ونجده مهتما بتكوين ذاكرة الشاعر، حيث يرى أنه من الضروري أن« يديم النظر في الأشعار ... لتلصق معانيها بفهمه، وترسخ أصولها في قلبه، وتصير مواد لطبعه، ويدرب لسانه بألفاظها، فإذا جاش فكره بالشعر أدى إليه نتائج ما استفاده مما نظر فيه من تلك الأشعار»[1].

---

(1) ابن طباطبا، عيار الشعر، ص 79-81.

(2) المصدر نفسه، ص 84.

وتتضح فكرة تداخل النصوص عند **الحاتمي**(ت388هـ) أيضا بما اصطلح عليه "نظم المنثور"، فقال فيه:« ومن الشعراء المطبوعين طائفة تخفي السرق، وتلبسه اعتمادا على منثور الكلام دون منظومه، واستراقا للألفاظ الموجزة، والفقر الشريفة، والمواعظة الواقعة، والخطب البارعة»[2]، ومن أمثلة هذا قول **العباس بن الأحنف** (ت198هـ):

أُحْـــــرَمُ مِنْكُم بِمَا أَقُول وَقَدْ نَـــالَ بِه العَاشِقُـــــون مَن عَشِقُـــوا

حَتَّى كَأَنِـــي ذُبَالَـــة نُصِبَتْ تُضِـــيءُ للنَّـــاس وهِيَ تَحْتَـــــرِقُ

فقد أخذه **العباس بن الأحنف**(ت192هـ) من قول **عمر بن الخطاب** –رضي الله عنه- (ت644م) : أنا لكم ذبالة تضيء وتحترق [3].

إن النظرة إلى السرقة الأدبية قد تغيرت واستحالت إلى أمر إيجابي يعبر عن رؤية فنية إبداعية تكشف عن براعة الأديب شريطة أن يكون هذا الشاعر قادرا على إخفاء هذه السرقة، وهذا ما ألح عليه **الحاتمي** الذي كان له الفضل في توسيع دائرة الحديث عن السرقات، حين أكد على حتمية التداخل النصي مستعملا في ذلك لفظة "التداخل" التي عرفت شيوعا هائلا عند الباحثين المحدثين، إذ نجده يقول:« ...كلام العرب ملتبس بعضه ببعض، آخذ أواخره من أوائله، والمبتدع منه والمخترع قليل، إذا تصفحته وامتحنته، والمحترس المحتفظ المطبوع بلاغة وشعرا من المتقدمين والمتأخرين لا يسلم أن يكون كلامه آخذا من كلام غيره، وإن اجتهد في الاحتراس وتخلل طريق الكلام، وباعد في المعنى، وأقرب في اللفظ، وأفلت من شباك التداخل، فكيف يكون ذلك مع المتكلف المتصنع، والمعتمد القاصد».[4]

أورد **الحاتمي** نصـا آخر يقول فيه:« ...وقد رأينا الأعرابي أعرم، لا يقرأ ولا يكتب، ولا يروي ولا يحفظ، ولا يتمثل ولا يحذو ، ولا يكاد يخرج كلامه عن كلام من قبله، ولا يسح4لك إلا طريقة قد ذللت له، ومن ظن أن كلامه لا يلتبس بكلام غيره فقد كذب ظنه، وفضحه امتحانه،

---

(1) م نفسه، ص 16.

(2) أبو علي محمد بن الحسن بن المظفر الحاتمي، حلية المحاضرة في صناعة الشعر، تحقيق: جعفر الكتاني، دار الرشيد للنشر، العراق، دط، ج2 ، دت، ص92.

(3) ينظر، المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(4) م نفسه، ص 28.

وقد قال أرسطاطاليس:(من البلاغة حسن الإستعارة)، ولو نظر ناظر في معاني الشعر والبلاغة، حتى يخلص لكل شاعرو بليــغ ما انفرد به من قول، وتقدم فيه من معنى، لم يشركـه فيه أحد قبله ولا بعده، لألفى ذلك قليلا معدودا ونزرا محدودا»[1].

بنظرة تأمل لما ورد في النصين السابقين يتضح التشابه في المفاهيم بين الحاتمي ونقاد الحداثة الغربيين، وقد تعرض لهذه الظاهرة في كتابه بعدة مصطلحات منها: مصطلح الموارد أو توارد الخواطر، يقول فيه: ... اتفاق شاعرين في المعنى وتواردهما في اللفظ، دون أن يلقى أحدهما الآخر أو يسمع شعره [2].

وفصل **القاضي الجرجاني** (ت392ه) في مسألة التداخل النصي، حين قال« ... وهذا باب لا ينهض به إلا الناقد البصير، والعالم المبرز، وليس كل من تعرض له أدركه، ولا كل من أدركه استوفاه واستكمله، ولست تعد من جهابذة الكلام، ونقاد الشعر، حتى تميز بين أصنافه، وأقسامه وتحيط علما برتبه ومنازله، فتفصل بين السرق والغصب، وبين الإغارة والاختلاس، وتعرف الإلمام من الملاحظة، وتفرق بين المشترك الذي لا يجوز ادعاء السرق فيه، والمبتذل الذي ليس أحد أولى به، وبين المختص الذي حازه المبتدئ فملكه، وأحياه السابق فاقتطعه...»[3].

نجد في السياق نفسه إشارة **أبي هلال العسكري**(ت420ه) إلى فكرة توارد الخواطر في قوله:« وإذا كان القوم في قبيلة واحدة، وفي أرض واحدة، فإن خواطرهم تقع متقاربة، كما أن أخلاقهـم وشمائلهم تكون متضارعة »[4]، فـرد توارد الخـواطر بين الشعراء إلى التداخــل فـي المعاني تحت وحدة القبيلة والأرض، وفي هذا قال أيضا:« ليس لأحد من أصناف القائلين غنى

(1) ابن المظفر الحاتمي، حلية المحاضرة في صناعة الشعر، ص28.

(2) ينظر، المصدر نفسه، ص 45.

(3) قاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 1428ه/2006، ص 161.

(4) أبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري(الكتابة والشعر)، الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط1،1371ه/ 1952م، ص 230.

عن تنـــاول المعاني ممن تقدمهـــم، والصب على قوالب من سبقهـم»[1] ، ونضـــرب للمعاني المشتركة مثالا بقول **الحسن بن وهب** (ت250ﻫ):

أَرَانِـــي البدْرُ سُنَّتَهَـا عِشَـاء فَلَمَـا أَزْمَـــعَ البَــــدْرُ الأُفُـــولاَ

أَرَتْنِيـــهِ بِسُنَّتِهَـــا فَكَـــانَتْ مِنَ البَـــدْرِ المُنَـــوِّرِ لِي بَدِيـــلاَ

حيث يشترك معه في المعنى قول **البحتري**(ت898ﻫ):

أضَرّت بضوءِ البَدرِ والبدْرُ طالعٌ وقَـــامت مقَام البَـــدرِ لمَا تغيَّبَـــا[2]

كما تنبه **ابن رشيق القيرواني** (ت456ﻫ) إلى ظاهرة تداخل النصوص في الخطاب الشعري بوجه خاص، ورأى أن اتكال الشاعر على السرقة بلادة وعجز، وتركه كل معنى سبق إليه جهل، ولكن المختار له عندي أوسط الحالات [3].

أراد **ابن رشيق** توضيح أهمية الاعتدال في الأخذ والترك والتوسط بينهما، ونفى عدم حدوث تداخل في البنية الشعرية، « ...لا يقدر أحد من الشعراء أن يدعي السلامة منه، فيه أشياء غامضة إلا على البصير الحاذق بالصناعة وأخر فاضحة لا تخفى على الجاهل المغفل»[4]، بمعنى أنه لا يمكن لشاعر إبداع نص جديد دون الرجوع إلى نصوص سابقيه.

زكى **القيرواني** في كتابه أيضا فكرة الأخذ من غير الجنس الأدبي الذي يكتب فيه، في محاولة لتماهي الأجناس الأدبية، إذ يقول: وأجل السرقات، نظم النثر، وحل الشعر[5]. وخير ما يمثل به في هذا الباب قول أحد الشعراء:

إِذَا وَتَـرتَ امْرَأً فاحْذَرْ عَدَاوَتَـــهُ منْ يَزْرَعِ الشَّوْكَ لاَ يَحْصُد بِهِ عِنَبَـــا

---

(1) أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص 197.

(2) المصدر نفسه، ص232.

(3) أبي علي الحسن ابن رشيق القيرواني الأزدي، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، حققه، وفصله، وعلّق حواشيه: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، لبنان، ج2، دط، دت، ص 281.

(4) المصدر نفسه، ص 280.

(5) م نفسه، ص 293.

فقــد أخذ هذا الشاعر قوله من قول **عيسى** عليه السلام: تعملون السيئات وترجــون أن تجازوا عليها بمثل ما يجازى به أهل الحسنات، أجل لا يجنى الشوك من العنب [1].

لقــد عارض **عبد القاهر الجرجاني** (ت471ﻫ) هذه الفكرة ووضح أن المعنــى المشترك بين شاعرين لا يكون على صورة واحدة معارضا بذلك كل من سلف، إذ يقول:« ...ولقدغلطوا فأفحشوا، لأنه لا يتصور أن تكون صورة المعنى في أحد الكلامين أو البيتين، مثل صورته في الآخر البتة، اللهم إلا أن يعمد عامد إلى بيت فيصنع مكان كل لفظة منه لفظة في معناها، ولا يعرض لنظمه وتأليفه»[2]، فالشاعر عليه أن يخرج المعنى المأخوذ في صورة جديدة تختلف عن صورته السابقة.

استخدم **عبد القاهر الجرجاني** للتعبير عن ظاهرة تداخل النصوص مصطلحات مختلفة، كمصطلح الاحتــذاء الذي يعمد فيه الشاعر إلى معنى وأسلوب من سبقه ويحتذيه، يقول في ذلك:« واعلم أن الاحتذاء عند الشعراء وأهل العلم بالشعر وتقديره وتمييزه، أن يتبدأ الشاعر بمعنى له... فيعمد شاعر آخر إلى ذلك الأسلوب فيجيء به في شعره، فيشبه بمن يقطع من أديمه نعلا على مثال نعل قد قطعها صاحبها، فيقال: قد احتذى على مثاله» [3]، والاحتذاء عند **الجرجاني** يختلف عن السرقة، لأن هذه الأخيرة حسب رأيه هي استبدال الألفاظ بما يرادفهــا فقط، ونضرب للاحتذاء مثالا بقول **الفرزدق** (ت110ﻫ):

أَتَرْجُو رُبَيْعٌ أنْ تَجِيءَ صِغَارُهَا بِخَيرٍ وَقَــــدْ أَعْيَــا رُبَيْعًــا كِبَارُهَــا

فاحتذاه **البعيث** (134ﻫ):

أَتَرجُو كُلَيْبًا أنْ يَجِيءَ حَدِيثُهَا بِخَيرٍ وَقَدْ أَعيَــــا كُلَيْبًا قَدِيمُهَــــا[4]

(1) ينظر، أبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي ، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، ص 293–294.

(2) أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني، النحوي، دلائل الإعجاز، ص 487.

(3) المصدر نفسه، ص 468-469.

(4) م نفسه، ص 469.